وجادة وسياتي لهم ما فيهما نا فيهما عدم تحديد دعوى
الاجماع او الاتفاق قال الزركشي ع جزء له ما نصه ما
نقله من الاجماع عجيب انما حكى ذلك عن بعض المحدثين
ثم نصوص معارض بنقل ابن برهان وابي اسحاق الاسفرائني
الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط
اتصال السند الى مصنفيها قال واستدلاله على المنع
بالحديث عجيب اذ ليس فيه اشتراط رواية انما فيه
تحريم نسبة الحديث اليه حتى يتحقق انه قاله وذلك
لا يتوقف على روايته بل يكفي علمه بوجوده في كتاب
معتمد ثم انه يقتضي ايضا الاتفاق على منع العمل بالوجادة
وليس الامر فيها خلاف قال اللغاني وفي العمل بالوجادة وما
تضمنه ثلاثة اقوال وجوب العمل بها على ما جزم به بعض
المحققين من اصحاب الشافعي وامتناعه فيما سمع الرسل
ونحوه مما لم يتصل وجوازه ونسب للشافعي ايضا قال
القاضي عياض وهو الذي نصره الجويني واختاره غير
من ارباب التحقيق قال القرافي والقول بالوجوب هو
الاصوب الذي لا ينبغي غيره في هذه الاعصار المتاخرة
لقصور الهمم فيها عن الرواية بالقراءة والسماع فلم يبق
الا الوجادة انتهى وصححه النووي ونص ما له في التقريب
وعن الشافعي وقطع اصحابه جواز العمل بالوجادة وقطع
بعض المحدثين وجوب العمل بها عند حصول الثقة وهذا
هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره في هذه الازمان الطريقة
الثالثة طريقة الفقهاء ولهم في العمل بالحديث

جدد

جدد شهيره وغرايبه خطيرة راجع حاصلها الى قولين
الاول منهما منع العمل بالحديث والنظر فيه وان وافق مذهب
الامام المقلد قال القرافي في الذخيرة في الباب السادس
منها يجب على المقلد اتباع الادلة ويجب عليه ان لا يعمل
الا بقول عالم وان لم يظهر له دليله لقصوره عن رتبة
الاجتهاد انتهى وفي المعيار في آخر مسئلة من مسايل الصلاة
وفي كتبها دوموا ضع كثيرة منه ما حاصله ان المقلد الصرف
ممنوع من العمل بالحديث والاستدلال به واقوال
الصحابة وانما وظيفته اتباع مقلده خاصة انتهى
وفي شرح المختصر لشيخ سالم السنهوري الذي عليه الجمهور
انه من ليس فيه اهلية الاجتهاد يجب عليه تقليد احد
ائمة الاجتهاد وان كان عالما خلافا لمن قال لا تقليد للعالم
وان لم يكن مجتهدا لصلاحيته لاخذ الحكم من الدليل انتهى
اي لان غير العالم يكلف بطرح ما عنده لما عند العالم
الموجب واولى الامر منكم وهم العلماء كما يشهد لذلك ما رواه
الطبراني في الاوسط عن ابن ابي مليكة ورواه احمد في مسنده
من طرق انه عروة ابن الزبير اتى عبد الله بن عباس
رضي الله عنهم فقال عروة يا ابن عباس ما لي اضللت
الناس فقال ابن عباس وما ذاك يا عرويه فقال ان الرجل
يحرم بحج او عمرة فاذا طاف زعمت انه قد حل فقد كان ابو
بكر وعمر ينهيان عن ذلك اهما وحيك اد تر عندك ام
ما في كتاب الله وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصحابه واسمه فقال عروة هكذا كانا اعلم بكتاب الله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)